مجتمع الأعمال
عدد خاص
مجلة اقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنة الثانية والعشرون آب 2019

المؤتمر السابع لرجال الأعمال
والمستثمرين الأردنيين في الخارج

# الأردن
# موطن الاستثمار والفرص

المغتربون الأردنيون
شركاء البناء

معان التنموية..
فرص واعدة ومزايا
استثمارية جاذبة

القاضي:
القطاع المصرفي يعد
العمود الفقري للاقتصاد
الوطني

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

eJKB

# JKBREWARDS
# اشتري بنقاط برنامج المكافآت محلياً وعالمياً

برنامج المكافآت من البنك الأردني الكويتي
يقدم لكم ميزة اكتساب نقاط منافسة
على كافة حركات البطاقات الائتمانية
والمدينة، واستبدالها فوراً من خلال حركات
الشراء على جميع أجهزة نقاط البيع أو عبر الإنترنت
محلياً أو عالمياً مباشرة ومن خلال تطبيق JKBRewards.

Google play
App Store

06-5200999
www.jkb.com

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| المغتربون الأردنيون.. شركاء البناء | 4 |
| الأردن يفتح ذراعيه لأبنائه المستثمرين بالخارج | 5 |
| أرباح البنك الإسلامي الأردني للنصف الاول لعام | 8 |
| اهتمام ملكي لاستقطاب الاستثمارات بمشاريع حيوية | 9 |
| دور صندوق الاستثمار في تنمية أموال الضمان الاجتماعي | 12 |
| شركة الكربونات الاردنية | 13 |
| معان التنموية.. فرص واعدة ومزايا استثمارية جاذبة | 15 |
| "أردننا جنة".. مشروع يتغنى بالأردن سياحيا | 17 |
| رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك يتحدث لـ«مجتمع الأعمال» | 19 |
| البنك الأردني الكويتي يختتم حملة ماستركارد للبطاقات الائتمانية | 26 |
| دراسة توصي بتغيير خطط ترويج الاستثمار للأردن | 27 |



المدير المسؤول
طارق حجازي

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

هاتف
+962 6 533 8035
فاكس
+962 6 533 7617

ص.ب926182
عمان 11190 الاردن

# المغتربون الأردنيون.. شركاء البناء

● حمدي الطباع

وتستمر مسيرة البناء والعمل لخدمة الأردن وطننا الذي يجمعنا جميعا، فكلنا شركاء بالعمل من أجل رفعته ونهضته ليكون على الدوام بالمكانة المرموقة التي وصل إليها بفضل جهود أبنائه المخلصين أينما كانوا وقيادته الهاشمية الحكيمة، ومن هذا المنطلق، تواصل جمعية رجال الأعمال الأردنيين جهودها لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال تنظيمها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج الذي يحظى برعاية سامية من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله.

وتسعى الجمعية، من خلال تنظيمها المؤتمر، إلى إطلاع رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين على التطورات الاقتصادية والإنجازات التي تحققت على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري، بالإضافة لتسليط الضوء على حرص الفعاليات الاقتصادية المختلفة على أن يكون الأردن مركزاً لإعادة توطين الاستثمارات واستقطابها بمزاياه التنافسية العديدة، في ظل وجود العديد من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها المملكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية التي تسمح بوصول المنتجات والبضائع العالمية لأكثر من مليار مستهلك حول العالم، ما يمنح المستثمرين وأصحاب الأعمال فرصة لتوطين رأس المال الأردني بمختلف المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والخدمية ودعم مفهوم جذب استثمارات المغتربين الأردنيين بالخارج.

إن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبذل الجهود الحثيثة في سبيل تطبيق الرؤية الملكية السامية القائمة على أساس التسويق للبيئة الاستثمارية الأردنية على خريطة الاستثمار العالمية بالشكل الذي يليق بما يتمتع به الاقتصاد الأردني من مزايا عديدة، ونحن نسعى من خلال هذا المؤتمر الذي يتشارك في تنظيمه جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين (تواصل) ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين وهيئة الاستثمار؛ إلى الترويج الاستثماري لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المغتربين في الخارج، وذلك لأهمية الدور الاقتصادي الذي تؤديه هذه الفئة من المجتمع من خلال عكس صورة الأردن كاقتصاد حر منفتح تجارياً ويتمتع بالاستقرار السياسي والأمن والأمان والموقع الاستراتيجي، وبالتالي التعاون مع إخواننا المغتربين في سبيل فتح الطريق أمام تسويق الصادرات الأردنية نحو أسواق جديدة واعدة.

إن إدامة التواصل مع المغتربين تعد أمرا مهما جدا؛ حيث إننا نؤمن إيماناً عميقاً بالدور الفعال الذي قد يؤديه المغتربون من رجال الأعمال في تعزيز العملية التنموية وتحسين التبادل التجاري وجذب المستثمرين الأجانب، كما ويسهم المغتربون الأردنيون في الخارج في رفد الاقتصاد بمختلف أنواع التدفقات والتي من أبرزها الحوالات التي تشكل أهمية اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من الدخل السياحي تأتي بشكل أساسي من المغتربين.

إن رجال الأعمال المغتربين لهم دور مهم في تنشيط وتفعيل النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل توثيق أواصر العلاقات بين المغتربين ووطنهم، من خلال عقد المؤتمرات، أمرا لا بد منه. كما أن هناك العديد من الاستثمارات الناجحة لدى المغتربين الأردنيين في الخارج، الأمر الذي يجعلنا نسعى إلى إعادة توطين الاستثمارات واستقطابها لنقل هذه التجارب الناجحة إلى أرض الوطن.

ونحن، كجمعية، أخذت على عاتقها تنظيم هذا المؤتمر لدورات عديدة ستسعى إلى ترجمة نتائج المؤتمر وعكسها على أرض الواقع للوصول إلى نتائج إيجابية تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتسهم في نقل صورة الأردن الإيجابية، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والبيئة الاستثمارية.

● رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين

## باعتبارهم شركاء التنمية والبناء

# الأردن يفتح ذراعيه لأبنائه المستثمرين بالخارج

عمان- يمثل المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج فرصة مهمة لإدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين داخل البلاد وخارجها وعرض الفرص والمزايا الاستثمارية ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجرتها المملكة خلال السنوات الأخيرة.

وينظم المؤتمر، الذي يعقد تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين (تواصل) وبالشراكة مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وهيئة ألاستثمار ويعقد تحت شعار "شركاء التنمية والبناء". ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر على المملكة بفعل ما فرضته الأوضاع الإقليمية من حالة غير حسنة على حركة التجارة بالمنطقة، فإن الأردن يحتاج، خلال المرحلة الحالية، إلى توحيد الصفوف وتكثيف جهود الجميع لتجاوز هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية تنعكس على الاقتصاد الوطني، ما يتطلب من المغتربين الأردنيين وأصحاب الأعمال والمستثمرين بالخارج أهمية الاستثمار في الأردن بمشاريع ذات قيمة مضافة تسهم في توفير فرص العمل.

وتسلط الجلسة الأولى من أعمال المؤتمر الضوء على الواقع الاستثماري في المملكة والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأردنيين وبرامج التحفيز الاقتصادي، وتهدف إلى تعريف المغتربين بالبيئة الاستثمارية وأبرز المزايا الجاذبة للاستثمار في المملكة وتسليط الضوء على ما ينعم به الأردن من استقرار سياسي واقتصادي ونقدي على الرغم من جميع التحديات الجيوسياسية، بالإضافة إلى إطلاع المغربين على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة وأبرز الحوافز المقدمة إلى المستثمر الأردني.

وستتطرق الجلسة، التي سيتحدث فيها كل من؛ وزيرة السياحة والآثار مجد شويكة، ووزير التخطيط والتعاون الدولي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد العسعس، ومحافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، ورئيس هيئة الاستثمار الدكتور خالد الوزني، ورئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلود السقاف؛ إلى مسيرة الإصلاح الشاملة والرؤية الإصلاحية لأردن المستقبل واستعراض أبرز محاور خطط تحفيز النمو الاقتصادي التي تم وضعها برؤية ملكية سامية تهدف إلى تحقيق دولة الإنتاج والاعتماد على الذات.

أما الجلسة الثانية "آفاق استثمار المغتربين في الأردن؛ التحديات تخلق الفرص"، فتهدف إلى مناقشة أبرز التحديات التي يواجهها المغترب فيما يتعلق بالاستثمار في الأردن ومحاولة إيجاد آليات فعالة للتصدي لهذه التحديات لخلق الفرص.

كما تتناول الجلسة التي سيتحدث فيها كل من؛ رئيس مجلس إدارة مجموعة الهنداوي للتميز في دبي الدكتور أحمد الهنداوي، رئيس مجلس رجال الأعمال والخبراء في دبي إحسان القطاونة، ورئيس مجلس إدارة شركة ربوع اليرموك الزراعية عمار عبيدات، ورئيس مجلس إدارة شركة قبرص المحدودة في قبرص نديم الكباريتي؛ السُبل الكفيلة بمنح المغترب الحافز لإعادة توطين رأس المال الأردني في المشاريع الاستثمارية والخدمية والإنتاجية التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم المسيرة التنموية الشاملة.

وتركز الجلسة الثالثة من أعمال المؤتمر على قصص نجاح استثمارات الأردنيين في الخارج، وتهدف إلى مشاركة المغتربين بأبرز وأهم قصص النجاح لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج الذين حققت مشاريعهم نجاحا في مختلف المجالات والقطاعات، وذلك للاستفادة من هذه التجارب الناجحة التي يفخر بها الوطن.

كما تركز الجلسة التي سيتحدث فيها كل من؛ مؤسس ورئيس تنفيذي لمركز تيجان الدولي لطب الأسنان في الكويت نبيل العبدالله، ورئيس مجلس إدارة شركة بريسنس في السويد زياد الكسواني، ورئيس مجلس إدارة المعماريون العرب في البحرين محمد عريقات، والمدير العام للشركة الأردنية البريطانية للصناعات الكهربائية في السعودية عبدالرحمن أبوطير، على أهمية دور المغترب كسفير لوطنه في الخارج.

وتركز الجلسة الرابعة على عرض دور المدن الصناعية والمناطق التنموية والخاصة والحرة، في استقطاب الاستثمارات الأردنية، وتهدف إلى إطلاع المغتربين على المناطق الصناعية والحرة والمناطق التنموية التي يتمتع الأردن بالعديد منها، بالإضافة إلى المزايا والحوافز التي تمنحها هذه المناطق للمستثمر وما تحتويه من مشاريع عديدة ومتنوعة تم تنفيذها وحققت نجاحا كبيرا، بالإضافة إلى مشاريع أخرى ما تزال تحت الإنشاء والتنفيذ، وسيتحدث فيها رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نايف البخيت، ورئيس مجلس إدارة شركة المدن الصناعية الأردنية الدكتور لؤي سحويل، ورئيس مجلس إدارة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية خلف هميسات، والرئيس التنفيذي لشركة تطوير معان المهندس حسين كريشان.

وتناقش الجلسة الخامسة دور البعاث الدبلوماسية الأردنية في الترويج للاستثمار، وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين في الخارج، وتهدف إلى بيان الدور المهم للبعثات الدبلوماسية الأردنية في تعزيز تواصل المغتربين مع وطنهم وحماية مصالحهم ورعايتها وتحديد الصعوبات والمعوقات التي يواجهها المستثمرون في الخارج والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

كما سيتم خلال الجلسة التي سيتحدث فيها كل من؛ سفير المملكة لدى المملكة العربية السعودية علي الكايد، وسفير المملكة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة جمعة العبادي، وسفير المملكة لدى جمهورية كينيا الدكتور سليمان عربيات، وسفير المملكة لدى مملكة بلجيكا يوسف البطاينة، وسفير المملكة لدى جمهورية العراق الدكتور منتصر العقلة، وسفير المملكة لدى جهورية أثيوبيا وصفي عياد، وأمين عام هيئة الاستثمار فريدون حرتوقة، بيان الجهود الكبيرة التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية في تزويد المستثمرين في الخارج بالمعلومات الوافية حول الفرص الاستثمارية في الأردن.

وسيتم خلال الجلسة السادسة التي سيتحدث فيها كل من؛ رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، ورئيس جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين (تواصل) فادي المجالي، إطلاق مبادرة "وطني أولى" التي تهدف إلى إعادة توطين الاستثمارات المهاجرة، وتعريف المغتربين بهذه المبادرة التي تعمل على إطلاقها جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي سوف تمتد لمدة خمس سنوات يتخللها عدد من المراحل؛ حيث تهدف المبادرة في مرحلتها الأولى إلى إعادة توطين ما يقارب ٥٠ مليون دولار من استثمارات المغتربين، وفقاً للامتيازات التي ستمنحها الحكومة الأردنية للمغتربين الأردنيين.

SADEEN group

# مجموعة سدين الاستثمارية
# Sadeen Investment Group

GULF CO-OPERATION SYMBOLS CONTRACTING

JSC

mayar International Schools مدارس ميار الدولية

Sadeen Education investment

AUM

Global Sadeen For General Contracting Co. - LTD

EUROPEAN CONTRACTING COMPANY

Sadeen-SOL.9

Sadeen Rent a car

SADEEN HOUSING CO. سدين للاسكان

Arabian Sadeen

DEAD SEA AMMAN HOTEL & SUITES فندق سدين عمان

www.sadeengroup.com

## بنسبة نمو 12 %

# 39,1 مليون دينار أرباح البنك الإسلامي الأردني للنصف الأول لعام 2019 قبل الضريبة

● صادق مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني برئاسة الأستاذ/ موسى عبد العزيز شحادة رئيس مجلس الإدارة للبنك على البيانات المالية حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، حيث حقق البنك أرباحاً قبل الضريبة بلغت حوالي ٣٩,١ مليون دينار مقابل حوالي ٣٥ مليون دينار للنصف الأول من عام ٢٠١٨ وبنسبة نمو بلغت ١٢٪ وبعد الضريبة بلغت حوالي ٢٤,٥ مليون دينار مقابل حوالي ٢٣,٣ مليون دينار للنصف الأول من العام ٢٠١٨ وبنسبة نمو بلغت ٥٪.

وأشاد الأستاذ موسى شحادة بسياسة البنك المصرفية التي ينتهجها ليواصل البنك مسيرته في خدمة الاقتصاد الوطني ويحافظ على إنجازاته على الرغم من استمرار الظروف غير المستقرة في المنطقة مقدراً جهود إدارة البنك التنفيذية والعاملين لأدائهم المميز مؤكدا حرص مجلس الإدارة على تعزيز قدرة البنك على الاستمرار في تطوير أدائه لمواكبه التطورات في العمل المصرفي وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبين شحادة ان البنك استكمل جميع الموافقات والإجراءات الرسمية لرفع رأسمال البنك ليصبح ٢٠٠ مليون دينار/ سهم بدلاً من ١٨٠ مليون دينار /سهم تنفيذاً لقرارات الهيئة العامة غير العادية للبنك والتي عقدت بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٩ لزيادة رأسمال البنك بمبلغ عشرين مليون دينار/سهم بواقع ١١,١١٪ كأسهم مجانية وتعديل البند الخامس من عقد التأسيس والنظام الأساسي وقد تمت تغطية الزيادة برسملة مبلغ عشرة ملايين دينار من رصيد حساب الأرباح المدورة وعشرة ملايين دينار من رصيد حساب الاحتياطي الاختياري، كما وزع البنك أرباحاً نقدية على المساهمين عن العام ٢٠١٨ بنسبة (١٥٪) من رأس المال المدفوع.

وعن نتائج البنك المالية النصفية قال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك الإسلامي الأردني إن معظم المؤشرات المالية للبنك حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ تؤكد متانة وسلامة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تعتمدها إدارة البنك في المحافظة على مكانته المميزة في القطاع المصرفي الأردني وتؤكد قدرة البنك على الحفاظ على أدائه الإيجابي في مؤشر واضح على قوة وصلابة عمل البنك القائم على تنويع الاعمال واستهداف مختلف القطاعات من أفراد وشركات والتركيز على النشاطات الرئيسية للبنك والاستفادة من مزايا الامتداد الجغرافي لشبكة فروع ومكاتب البنك المصرفية

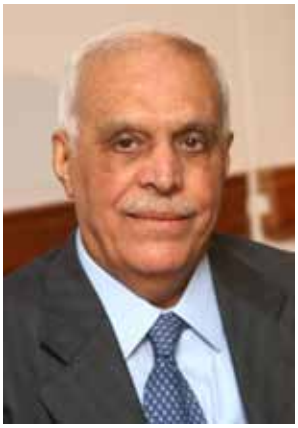

رئيس مجلس الإدارة
السيد موسى شحادة

المدير العام الرئيس التنفيذي
الدكتور حسين سعيد

، حيث بلغت موجودات البنك بما فيها (حسابات الاستثمارات المقيدة وحسابات الوكالة بالاستثمار(المحافظ الاستثمارية) وحسابات الوكالة بالاستثمار) حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي حوالي ٤,٧٤٧ مليار دينار مقابل حوالي٤,٦١٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٨ وبنسبة نمو ٢,٨ ٪. وبلغت ودائع العملاء بما فيها (حسابات الاستثمارات المقيدة وحسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية) وحسابات الوكالة بالاستثمار) حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي حوالي ٤,٢٢٢ مليار دينار مقابل ٤,٠٨٦ مليار دينار كما في نهاية عام ٢٠١٨ وبنسبة نمو ٣,٣٪.

وبلغت التسهيلات الممنوحة للعملاء بما فيها (حسابات الاستثمارات المقيدة وحسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية) وحسابات الوكالة بالاستثمار) حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي حوالي ٣,٦٤٧ مليار دينار مقابل ٣,٥٥١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٨ وبنسبة نمو ٢,٧٪.

وبلغت كفاية رأس المال ٢٢,٣٢٪، وبلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ١٢,٤٩٪ كما بلغ معدل العائد على متوسط الموجودات ١,١٧٪ .

كما استمر البنك خلال النصف الأول من العام الحالي بالتوسع الجغرافي بافتتاح فروع ومكاتب جديدة وتحويل مكاتب الى فروع كما حصل على جوائز عدة من مؤسسات إقليمية ودولية وعالمية، وذلك تأكيداً لتميز البنك في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفي الأردني مع الاستمرار بتنفيذ الحملات التسويقية لمستخدمي البطاقات المصرفية بمختلف أنواعها ومن خلال الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت أو الموبايل المصرفي، وتعزيز تحمل البنك لمسؤولياته الاجتماعية من خلال التفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي خدمة للمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني.

## المملكة حاضنة آمنة للأعمال والتجارة

# اهتمام ملكي لاستقطاب الاستثمارات بمشاريع حيوية

عمان- قالت "هيئة الاستثمار" إن ما يتميز به الأردن من موقع جغرافي فريد وأمن واستقرار، جعل منه حاضنة آمنة للاستثمارات وقاعدة للانطلاق إلى أهم الأسواق الاستهلاكية على مستويي المنطقة والعالم، وذلك في ظل وجود العديد من الاتفاقيات التجارية والحرة مع هذه الدول والانفتاح على أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، ما يمنح المستثمرين ورجال الأعمال فرصة الوصول إلى أسواق تضم ما يزيد على مليار مستهلك، وتحرير الأسواق وتهيئة البيئة المناسبة أمام المستثمرين وتطوير بيئة الأعمال، مما جعل من الأردن مركزا مهما وقاعدة استثمارية على مستوى الإقليم.

وأكدت اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني بجذب الاستثمارات الخارجية في مشاريع حيوية عديدة، وتعزيز آفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإزالة مختلف العقبات أمام رجال الأعمال، وتطوير التشريعات الاقتصادية اللازمة والبيئة المحفزة لذلك.

وأوضحت أن الأردن يتمتع بدعامات اقتصادية متينة؛ حيث نجح باستقطاب الاستثمارات الخارجية وزيادة حجم الاستثمارات الداخلية وخطا سلسلة من الخطوات الناجحة لتيسير وتسهيل الاستثمار وممارسة الأعمال لتتوافق والمعايير والمتطلبات العالمية. وأشارت الهيئة إلى أن الأردن يسعى دائما، وبكل إمكاناته، إلى التطوير الدائم والمستمر للاقتصاد الوطني وتوفير البيئة الجاذبة والمناسبة للاستثمار وإقامة المناطق التنموية والصناعية وتوفير المزايا والحوافز للمستثمرين.

وأكدت أنه تم العمل على تسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد على المستثمرين وتحفيز بيئة الأعمال في المملكة؛ حيث تم إطلاق خدمة الخط السريع لخدمة المشاريع الريادية وتكنولوجيا المعلومات، كما تم العمل على تقليل الموافقات الأمنية واختصارها بموافقة أمنية واحدة للمستثمر، واختصار إجراءات تسجيل وتراخيص المشاريع الاستثمارية واللجان المعنية بذلك.

وبينت الهيئة أن قانون الاستثمار رقم (٣٠) لعام ٢٠١٤ يمنح مجموعة من الحوافز الاستثمارية والامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب منها؛ إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وعلى مدخلات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والموجودات الثابتة ذات الاستخدام المزدوج، والسلع اللازمة لنشاطات اقتصادية، بالإضافة إلى تخفيضات ضريبة الدخل للمشاريع الصناعية المقامة ضمن المناطق التنموية المنتشرة في مختلف مناطق المملكة.

وأشارت إلى صدور نظام رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٦، وهو نظام تخفيض ضريبة الدخل في المناطق الأقل نمواً الصادر بمقتضى المادة (٥) من قانون الاستثمار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ الذي تضمن مجموعة من الحوافز الاستثمارية الضريبية وتصنيف المناطق الأقل نمواً إلى أربع فئات تتمتع بتخفيض ضريبة الدخل وبنسب مختلفة حسب الفئات المحددة لمدة عشرين عاما.

وأشارت الهيئة إلى أن الحكومة اتخذت مجموعة من القرارات الخاصة بمنح مجموعة من الحوافز الاستثمارية الهادفة إلى تحفيز البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات، من أهمها قرار مجلس الوزراء وبموجب المادة (٨/أ) من قانون الاستثمار بمنح مجموعة من المزايا والإعفاءات الضريبية لعدد من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية (المنشآت السياحية، تكنولوجيا المعلومات، مبادرات التشغيل (الفروع الإنتاجية)، النقل والتردد السريع) بهدف دعم وتحفيز وتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات التي تعد محركاً أساسياً وداعماً للنمو الاقتصادي في المملكة.

**"هيئة الاستثمار": الأردن يتمتع بدعامات اقتصادية متينة**

وأكدت أن من شأن هذه المزايا والحوافز أن تخفض كلف الإنتاج على المستثمرين والمستفيدين من هذه القطاعات، والتوسع في استثماراتهم وجذب الاستثمارات واستحداث وتوفير مزيد من فرص العمل.

كما تم إقرار مجموعة من الحوافز والإعفاءات لقطاع تكنولوجيا المعلومات تشكل نقطة انطلاق لتحقيق رؤية جلالة الملك بأن يصبح الأردن مركزاً إقليميا لقطاع تكنولوجيا المعلومات وصولا للاقتصاد المعرفي ومواكبة التطورات في عالم تكنولوجيا المعلومات وصناعة منتجات منافسة في الأسواق العالمية، والمساهمة في تعزيز تواجد الشركات العاملة في خدمات تكنولوجيا المعلومات في المملكة، وتشجيع الاستثمار والتوظيف في هذا القطاع، فضلا عن أهمية القرار لتطوير صناعة محلية.

وحول الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمملكة التي يمكن أن يستفيد منها المغتربون، بينت الهيئة أنه تم تحديد جملة من الفرص الاستثمارية المستدامة لمشاريع استثمارية وتنموية صغيرة ومتوسطة الحجم (SME's) في مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعي، الزراعي، السياحي، الخدمي، الرعاية الصحية) ذات فرص نمو عالية ومولدة لفرص العمل تتواءم مع الميزة النسبية والتنافسية لكل محافظة وانسجامها مع رؤى واستراتيجيات البعد التنموي فيها.

وأوضحت الهيئة أنها قامت بإطلاق الخريطة الاستثمارية؛ حيث تم التعاون مع المحافظات كافة لإعداد وتطوير ملف استثماري لكل محافظة يشتمل على دراسة وبيان الواقع الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري والإمكانيات والمقومات الاقتصادية القائمة والكامنة والمزايا التنافسية والتوجهات التنموية والاستراتيجية للمحافظة.

كما تم العمل على إعداد ١٢٠ دراسة جدوى اقتصادية أولية للفرص الاستثمارية في المحافظات لعرضها على المستثمرين المهتمين واستقطابهم وتنفيذها على أرض الواقع.

ولفتت "هيئة الاستثمار" إلى أنها قامت، بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية كافة، باستقصاء الفرص الاستثمارية الكبرى بهدف إعداد دليل للمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتوافق مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي ٢٠١٨-٢٠٢٢، ويتم تحديث هذه المعلومات والبيانات الخاصة بهذه المشاريع بشكل دوري، وستسهم هذه المشاريع، بصفتها مشاريع استثمارية كبرى، في تحفيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل، كما ستزيد من جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وشملت هذه المشاريع مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية المرتبطة بالبنية التحتية والمياه والنقل والطاقة والسياحة.

وأوضحت أنها تقوم، بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، بالتنسيق مع المعهد الدبلوماسي على تدريب وتأهيل الدبلوماسيين لتعزيز قدرتهم على الترويج من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب المغتربين المقيمين في الخارج لأنهم يشكلون مصدراً للاستثمارات التي يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال التعاون مع سفاراتنا في الخارج.

وضمن الخطة الترويجية للاستثمار، تقوم "هيئة الاستثمار" بعقد مجموعة من اللقاءات وورشات العمل مع المستثمرين الأردنيين المحليين والمغتربين، بالإضافة إلى حملات ترويجية بهدف عرض أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية وإقامة المعارض وفتح الأسواق الجديدة وتنظيم البعثات الخارجية.

وأشارت إلى أن المناطق التنموية والصناعية في المملكة توفر بيئة استثمارية جاذبة لاستثمارات نوعية ذات عائد

اقتصادي عال لقدرتها على تلبية احتياجات المستثمر من بنية تحتية وخدمات مثل: (تملك، تشغيل، تنمية وتطوير الأراضي ضمن المنطقة التنموية، بما فيها البنية التحتية والإنشاءات والإدارة وتطوير الخدمات والمرافق العامة كالكهرباء والمياه ومراعاة متطلبات البيئة الآمنة وغيرها).

وبخصوص الخريطة الاستثمارية للمحافظات، أشارت الهيئة إلى أنها تسعى إلى تطوير السياسة الاستثمارية في المملكة ورفع مستوى التنمية المحلية لجميع محافظات المملكة من خلال توفير مجموعة من الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة والمولدة لفرص العمل وترويجها واستقطاب المستثمرين لها.

وأوضحت أنها قامت بإطلاق الخريطة الاستثمارية التي تعنى بشكل أساسي بدراسة المزايا التنافسية لمحافظات المملكة كافة وتحديد أفكار المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات بهدف توزيع هذه الاستثمارات على المحافظات بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة، كما يتضمن مشروع الخريطة الاستثمارية إعداد دراسات جدوى مبدئية لـ١٢٠ مشروعاً استثمارياً موزعة على مختلف محافظات المملكة يجري الترويج لها.

كما تم تطوير الملف الاستثماري للمحافظة Governorate Profile الذي يشتمل على دراسة وبيان الواقع الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري والإمكانيات والمقومات الاقتصادية القائمة والكامنة والمزايا التنافسية والتوجهات التنموية والاستراتيجية للمحافظة.

## حوافز استثمارية وامتيازات للمستثمرين الأردنيين

وإلى جانب ذلك، تم تحديد ١٢٠ فرصة استثمارية تنموية وريادية صغيرة ومتوسطة الحجم في مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعي، الزراعي، السياحي، الخدمي، الرعاية الصحية) ذات فرص نمو عالية ومولدة لفرص العمل تتواءم مع الميزة النسبية والتنافسية لكل محافظة وانسجامها مع رؤى واستراتيجيات البعد التنموي فيها بواقع ١٠ دراسات جدوى اقتصادية أولية لكل محافظة، بتكلفة استثمارية متوقعة ٣٠٢ مليون دينار وبإجمالي فرص عمل مباشرة ٣٨٠٠ فرصة، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وحسب الهيئة، بلغ عدد المشاريع في قطاع الصناعة ٥٤ مشروعا بكلفة استثمارية ٩٦ مليون دينار، فيما عدد المشاريع في قطاع الخدمات ٢٣ مشروعا بكلفة استثمارية ٩٠ مليون دينار، كما أن عدد المشاريع في قطاع السياحة ٢١ مشروعا بكلفة استثمارية ٥١ مليون دينار.

وبلغ عدد المشاريع في قطاع الرعاية الصحية ٨ مشاريع بكلفة استثمارية ٥٣ مليون دينار، فيما وصل عدد المشاريع في قطاع الزراعة إلى ١٤ مشروعا بكلفة استثمارية ١٢ مليون دينار.

# دور صندوق الاستثمار في تنمية أموال الضمان الاجتماعي

## ● خلود السقاف

تأسس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٣ ليكون الذراع الاستثمارية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وبلغ إجمالي موجودات الصندوق في حينه ١،٦ مليار دينار ليصل بعد ١٦ عامًا من الخبرة المؤسسية والاستثمارية الى ١٠،٧ مليارات دينار كما في شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٩، ويتم استثمار هذه الموجودات محليا. ويعد الصندوق اليوم أكبر صندوق استثماري في المملكة؛ حيث تشكل موجودات الصندوق حوالي ٣٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

وفي نظرة سريعة على محفظة الصندوق، نرى أن جزءا من موجوداتها يتم استثماره في السندات الحكومية والودائع البنكية التي تعد أدوات آمنة ومنخفضة المخاطر وذات عوائد مجدية. في حين تتوزع باقي الموجودات على أدوات استثمارية استراتيجية مثل الأسهم والعقارات، بالإضافة الى العديد من الاستثمارات في القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني مثل السياحة، الطاقة التقليدية والمتجددة، والمناطق التنموية والتأجير التمويلي.

ويسهم صندوق الاستثمار في القيام بدور تنموي في الاقتصاد الوطني من دون منافسة أو إضعاف لدور القطاع الخاص من خلال القيام بدور المحفز والشريك الاستراتيجي طويل الأجل والمكمل لدور هذا القطاع؛ حيث تركز السياسة الاستثمارية للصندوق على تأطير دوره في الاقتصاد الوطني كمستثمر استراتيجي بالشراكة مع القطاع الخاص في مختلف المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وفي قطاعات حيوية مثل السياحة من خلال امتلاك سلسلة فنادق ذات الفئتين أربع وخمس نجوم، والدخول في شراكة استراتيجية مع شركات عالمية متخصصة في القطاع السياحي والتطوير العقاري من خلال استثمارات نوعية في أبرز الوجهات السياحية في المملكة. كما يمتلك الصندوق استثمارات طويلة الأجل وبنسب ملكية مهمة في العديد من القطاعات أبرزها البنوك، التعدين، الاتصالات والطاقة.

لقد أسهم الصندوق، وعلى مر الأعوام السابقة، في تطبيق نموذج شراكة القطاعين العام والخاص من خلال قيامه بتمويل العديد من مشاريع التأجير التمويلي لمشاريع البنية التحتية الرئيسية مثل جمرك عمان الجديد/ الماضونة، مستشفى الطفيلة، مستشفى معان العسكري، ومشروع حافلات التردد السريع.

كما يمتلك الصندوق شركات تنموية في محافظتي المفرق وإربد واللتين تستهدفان قطاعات الصناعة المختلفة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المساندة، وتسهم تلك الاستثمارات في تطوير بيئة الأعمال في تلك المحافظات وخلق فرص عمل نوعية.

وضمن الخطة الاستراتيجية للصندوق للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١، يستهدف الصندوق تمويل المشاريع الوطنية التي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق العوائد المطلوبة بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، وخاصة في المحافظات. كما يستهدف توسيع استثماراته القائمة في قطاعات الطاقة، السياحة، المناطق التنموية، التأجير التمويلي، التعليم والصحة. بالإضافة إلى التعاون مع هيئة الاستثمار بهدف جذب المستثمر الأجنبي وإقامة شراكات استراتيجية في مشاريع مجدية للاقتصاد الأردني.

وكمستثمر مالي استراتيجي طويل الأجل، يسعى الصندوق لإقامة شراكة مع مستثمرين استراتيجيين يتمتعون بالمعرفة الفنية والتخصص، والبحث عن شركاء فنيين، ومطورين، ومشغلين عالميين للانضمام إليه في تطوير البنية التحتية في المملكة والاستثمار في القطاعات التي تحتل مكانة بارزة في خطتنا المستقبلية، وأهمها الطاقة المتجددة، والسكك الحديدية، والمستشفيات والمدارس.

كما يتطلع الصندوق لإقامة شراكة مع المستثمرين المحليين والمغتربين الأردنيين في الخارج والمستثمرين الأجانب ممن يشاركونه الشغف والحماس لإنشاء مشاريع حيوية تحقق العوائد المطلوبة وتسهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة الى خلق فرص التدريب والتشغيل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للأردنيين.

● رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

# شركة الكربونات الاردنية

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام ١٩٧٩ ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج نعومات مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير ٩٠٪ من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate Company (JCC) ، situated in Amman، is a privately owned company، which was established in 1979.

Over the years، JCC has transformed، into a national industry the at exploits local raw material ، provides employment opportunities to local man-power minimizes importation، and brings in foreign currency to the country.

JCC is specialized in mining، manufacturing & exporting Calcium carbonate with highest standards of quality، purity، and prompt delivery Our products are exported to 35 countries worldwide، including all Arab world، in addition to countries in South East Asia، East Africa، West Africa and Europe

JCC

# شركة الكربونات الأردنية
# Jordan Carbonate Company

انتاج كافة انواع
بودرة كربونات
الكالسيوم

أحدث مصانع العالم لانتاج كربونات
الكالسيوم الطبيعي و المعالج

Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate ( Fillers )

ISO 14001 ISO 9001

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

## أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني عام 2007

# • معان التنموية.. فرص واعدة ومزايا استثمارية جاذبة
# • كريشان: نجحنا باستقطاب مشاريع ذات قيمة مضافة عالية
# • توفر خريطة استثمارية صناعية معززة بدراسات جدوى اقتصادية

أكد الرئيس التنفيذي لـ"شركة تطوير معان" المهندس حسين كريشان، أن الشركة تعمل على توفير البنى التحتية لمنطقة معان التنموية وترويج وتسويق الفرص الاستثمارية فيها، إضافة إلى ترسيخ صورة هذه المنطقة على أنها وجهة آمنة وجاذبة للمستثمرين والمطورين، وعامل للتغيير الإيجابي في محافظة معان.

وقال كريشان "إن الشركة تسعى لأن تكون منطقة معان التنموية مركزا للأنشطة الاستثمارية الصناعية يستمد قوته من المزايا التنافسية للمنطقة ومركزا للتدريب وتطوير المهارات يرفد طلابه بالمعارف النظرية والمهارات العملية التي تمكنهم من تبوؤ مكانة مميزة في سوق العمل".

كما تسعى "شركة تطوير معان" لأن تكون المدينة مزدهرة وتتمتع بمناخ ملائم وبيئة خصبة للأعمال ومعلما دينيا يوفر للحجاج والمعتمرين والمسافرين إقامة وخدمات مريحة أثناء سفرهم ومركزا إقليميا للطاقة المتجددة في مجال التوليد والصناعة والبحث العلمي.

وبين كرشان أن "شركة تطوير معان" تأسست في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٨ لتكون المطور الرئيسي لمنطقة معان التنموية، وهي شركة مساهمة خاصة مملوكة بنسبة ٦٢ ٪ من قبل شركة الجنوب للإعمار والتطوير المملوكة بالكامل من قبل صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية وبنسبة ٣١ ٪ من قبل شركة المدن الصناعية الأردنية وبنسبة ٧ ٪ من قبل جامعة الحسين بن طلال.

وتعد منطقة معان التنموية رؤية ملكية سامية أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني عام ٢٠٠٧ ضمن سعيه الدؤوب لتحقيق الازدهارين الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، من خلال توفير حاضنة استثمارية وتنموية توفر فرصا استثمارية مبنية على المزايا التنافسية التي تمتلكها المنطقة.

وقال كريشان "إن منطقة معان التنموية تغطي ما مساحته ١٧ كيلومترا مربعا في محيط مدينة معان وفي إطار أربعة محاور اقتصادية؛ الروضة الصناعية والمجمعات الشمسية، المجتمع السكني، واحة الحجاج، مركز تطوير المهارات".

وأضاف كريشان "أن تصميم المحاور الأربعة جاء بشكل يؤدي إلى خلق التجانس بينها ويعزز المزايا الفريدة التي تتمتع بها كل منها؛ حيث صممت خصيصاً لتلبي احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية، مما يجعل من "معان التنموية" منطقة فريدة وشاملة تقدم أفضل الحوافز للمستثمرين على مستوى المنطقة".

وأوضح أن منطقة معان التنموية تتمتع بموقع استراتيجي مميز قريب من دول الجوار وميناء العقبة ومجاور تماماً لموقع الميناء البري المزمع إنشاؤه قريباً في محافظة معان، إضافة إلى بنية تحتية داخلية وخارجية متطورة حديثة (شبكة طرق، محطات تحويل كهرباء، محطة تنقية...)، بالإضافة إلى مشاريع بنى تحتية كبرى قادمة (الميناء البري، الربط السككي، أنبوب النفط، ربط الروضة الصناعية بخط الغاز العربي)، وتوفر الثروات الطبيعية (السيلكا عالية النقاء، الصخر الزيتي، الكاولين، الزيولايت، الفوسفات- حامض الفوسفوريك)، والكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على مستوى معان- الجنوب- الأردن عموماً، ومرونة كبيرة وخيارات واسعة لشراء واستئجار الأراضي المطورة والمباني بأقل كلفة وتسهيلات بالدفع، إضافة إلى إطار تشريعي وحكومي خاص ينظم العمل ويسهله من خلال خدمات النافذة الاستثمارية الواحدة التي تقدمها هيئة الاستثمار بالتعاون مع المطور الرئيسي "شركة تطوير معان"، وحوافز مالية وضريبية وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤.

### ×محاور منطقة معان التنموية

×الروضة الصناعية

تعد الروضة الصناعية أكبر محاور منطقة معان التنموية؛ حيث تمتد على مساحة تبلغ ٧٫٥ كم مربع، تم تشغيل ٧٥٠ ألف متر مربع منها بشكل تام وتجهيزها بالبنية التحتية الكاملة واللازمة لتحقيق الغايات المرجوة من إنشائها.

تقع الروضة الصناعية جنوب شرق مدينة معان، وجاءت لتلبي احتياجات عدد كبير ومتنوع من الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وتشكل مقراً للعديد من مصانع الإنتاج المهمة في قطاعات مواد البناء، الأسمدة الزراعية، الكيماويات، دباغة الجلود والصناعات الهندسية.

×المجتمع السكني

يعد المجتمع السكني أحد المحاور الرئيسية في منطقة معان التنموية؛ حيث سيعمل هذا المجتمع، الذي سيغطي مساحة ١ كم مربع، على توفير جميع المرافق والخدمات اللازمة لتغدو المنطقة مكاناً مثالياً للعيش سواء من وجهة نظر القاطنين بها أو زوارها.

ويشتمل المجتمع السكني على فلل وأشباه فلل وشقق متنوعة ومساكن للطلاب، بحيث يتمكن هذا المجتمع من إيواء ما يقارب ١٥٠٠٠ شخص.

كما سيوفر المجتمع السكني تشكيلة كاملة من الخدمات الاجتماعية

والمرافق اللازمة ومنها المدارس والمراكز الصحية والملاعب والمساجد، إضافة إلى العديد من المرافق التجارية مثل المحلات التجارية والمطاعم. ويتمتع المجتمع السكني بالعديد من المزايا التي تخدم القاطنين فيه والمستثمرين به على حد سواء.

×واحة الحجاج

تعزز واحة الحجاج الهوية الحقيقية الإسلامية لمدينة معان وموقعها التاريخي كممر أساسي للحجاج والمسافرين براً لأداء مناسك الحج أو العمرة، والقادمين من سوريا وفلسطين ولبنان ومصر وتركيا والبلاد المجاورة لها.

وتتضمن واحة الحجاج العديد من المرافق المخصصة للحجاج ومنها: أماكن الإقامة من فندق وخيم، مواقف المركبات، مسجد كبير، مطاعم، محلات تجارية متخصصة بمستلزمات الحج والعمرة والعديد من الخدمات الضرورية الأخرى والمصممة خصيصاً لتمنح زوارها تجربة روحانية فريدة.

×مركز تطوير المهارات

سيمتد مركز تطوير المهارات على مساحة تصل إلى ٥٠ ألف متر مربع، وهو مهيأ لاستقبال ٣٠٠٠ طالب؛ حيث سيشتمل على خدمات التدريب المهني، بالإضافة لمرافق سكنية مخصصة للطلاب.

وسيعمل المركز على تزويد الشركات والمؤسسات العاملة في الروضة الصناعية بقوى عاملة مؤهلة وكفؤة، بفضل مناهجه التي تركز على العديد من المهارات العملية؛ حيث تم تصميم هذه المناهج لتلبي احتياجات الصناعات داخل المنطقة من ناحية واحتياجات أسواق العمل الإقليمية من ناحية أخرى، كما سيعمل المركز على تزويد المواطنين الشباب من معان والأردنيين بشكل عام بالأدوات اللازمة للنجاح في دخول أسواق العمل ومواجهة تحدياته.

## ×إنجازات الشركة

وعدد المهندس كريشان العديد من الإنجازات التي حققتها الشركة، وفي مقدمتها؛ إعداد خريطة استثمارية صناعية لفرص استثمارية ذات مزايا تنافسية معززة بدراسات جدوى اقتصادية مبدئية واستقطاب استثمارات صناعية بمجالات عزل الزجاج والجلود والأحذية والدخان والأسمدة والمبيدات الزراعية والصناعات الكهربائية والبلاستيكية، بالإضافة لصناعات واستثمارات صغيرة لأبناء المجتمع المحلي في مجالات مواد البناء ومستلزمات التغليف بحجم استثمار متحقق ٧٧ مليون دينار.

وتابع المهندس كريشان "أن الشركة استطاعت توفير (٥٤٠) فرصة عمل دائمة منها (٥٠٩) لأردنيين في محاور منطقة معان التنموية وتوفير (١٠٠٠) فرصة عمل مؤقتة أثناء إنشاء المجمع الشمسي الأول وبناء (٣٠) مبنى نمطيا صناعيا بمساحة إجمالية (٢٤٠٠٠) متر مربع بكلفة إجمالية بلغت (٣٫٥) مليون دينار".

ومن الإنجازات؛ توسعة وتحسين الطريق المؤدي إلى الروضة الصناعية بطول ١٢ كم ليصبح بأربعة مسارب مفصولة بجزيرة وسطية مع أكتاف وأرصفة للمشاة، إضافة إلى توسيع جسرين ضمن المشروع بكلفة (١٢) مليون دينار.

وأشار المهندس كريشان إلى أن الشركة عملت على إبراز المزايا التنافسية لمعان في مجال الطاقة الشمسية وبما أدى إلى استقطاب وإنجاز المجمع الشمسي الأول وبطاقة إنتاجية ١٦٥ ميجاواط من الطاقة الكهربائية وبحجم استثمار متحقق ٥٠٠ مليون دولار من قبل ٩ شركات مستثمرة وبدأت العمل عام ٢٠١٦.

ولفت إلى أن الشركة عملت كذلك على متابعة العمل لتحقيق هدف أن تكون معان مركزاً إقليمياً للطاقة المتجددة، وذلك بتوقيع اتفاقية توسعة منطقة معان التنموية مع هيئة الاستثمار بمساحة ٥٠٠٫١٨ دونم مقسمة إلى مراحل، تبلغ المرحلة الأولى ٨٠٠٠ دونم وستقام فيها مشاريع طاقة شمسية باستطاعة توليدية (١٥٠) ميجاواط.

وعملت الشركة، بحسب المهندس كريشان، على إعداد واعتماد المخطط الشمولي التفصيلي والأحكام التنظيمية للمرحلة الأولى وإحالة عطاءات البنية التحتية بكلفة (٥٫١) مليون دينار، وإنشاء سكن لطالبات جامعة الحسين بن طلال ضمن محور المجتمع السكني بمساحة إجمالية بلغت (٣٣٠٠٠) متر مربع بكلفة إجمالية بلغت (١٣) مليون دينار وتحقيق نسبة إشغال بنسبة ٩٠ ٪ من طاقته الاستيعابية التي تصل إلى ١٥٠٠ طالبة.

وبين أن الشركة عملت على إنجاز مشاريع لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بنظام صافي القياس(Net Metering) بقدرة (١٫٥) ميجاواط لخدمة سكن الطالبات والروضة الصناعية وواحة الحجاج بكلفة (١٫٤) مليون دينار بما وفر على الشركة ما قيمته (٥٥٠) ألف دينار سنوياً.

وأشار المهندس كريشان إلى أن الشركة عملت على بناء شراكة مع مؤسسة التدريب المهني والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لتطوير واستخدام مرافق مركز التدريب المهني في معان لعقد برامج تدريبية في مجالات متعددة، وافتتاح مشغل للتدريب الفني لتركيب وتشغيل الطاقة الشمسية بالتعاون ما بين الشركة والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي بكلفة (٣٠) ألف دينار.

وأكد أن الشركة افتتحت مركز تميز (Center of Excellence) في مجال الطاقة المتجددة بالتعاون ما بين مؤسسة التدريب المهني وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بكلفة (١٠٠) ألف دينار، وإعادة تأهيل مشاغل تدريب الكهرباء وصيانة السيارات بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني وبتمويل من الوكالة الكورية مقداره (٣٥٠) ألف دينار وانجاز المرحلة الأولى من واحة الحجاج التي وصلت كلفتها إلى (٤) ملايين دينار، والتي تشمل البنى التحتية ومجمع الاستراحة الرئيسي ومبنى بازار لمحلات تجارية خدمة للحاج وراحته، إلى جانب مكاتب إدارية للجهات المختصة من أمن عام ودفاع مدني وصحة ووزارة الأوقاف.

وأوضح أن الشركة وقعت اتفاقية مع وزارة الأوقاف لتفويج حجاج ومعتمري بيت الله الحرام، وتأسيس شركة معان للتنمية المجتمعية لإدارة برامج المسؤولية المجتمعية لشركة تطوير معان، وتنفيذ المبادرة الملكية السامية لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية لـ(٢٢٠٠) منزل في محافظة معان بكلفة (٣٫٥) مليون دينار، إلى جانب دعم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما في قطاع التربية والتعليم والمبادرات الشبابية والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية.

## أطلقته وزارة السياحة والآثار

# "أردننا جنة".. مشروع يتغنى بالأردن سياحيا

عمان- "أردننا جنة".. مشروع يتغنى بالأردن سياحياً تم إطلاقه من قبل وزارة السياحة والآثار ليعرّف الشعب الأردني على مواطن الجمال السياحي التي تثري تجربة السياحة الداخلية بمواقع تتعدى المناطق المألوفة والمعهودة.

هذا المشروع الوزاري جاء بدعم حكومي، ويأتي هذا الدعم بشكل تخفيض بنسبة ٤٠ ٪ من قيمة الرحلة على الرحلات الداخلية لحاملي الجنسية الأردنية. إضافة إلى هذا الدعم، المواصلات مجانية ومؤمنة للرحلات كافة، ما يسيّر تعرّف السائح الأردني على معالم الثروة السياحية في بلده، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في دعم اقتصاد المجتمع المحلي.

ودعماً للجهود كافة المبذولة في مشروع السياحة الداخلية، عملت هيئة تنشيط السياحة على التسويق لمشروع "أردننا جنة" بمنظور جديد من خلال الحملة الإعلانية التي طالت منصات عدة مثل اللوحات الإعلانية والإعلانات الإذاعية، بالإضافة إلى المحتوى المعروض على منصات التواصل الاجتماعي بأشكالها كافة، وذلك بهدف غرس جوهر المشروع في ذهن المتلقي؛ إذ تسعى هذه الحملة إلى تعريف المواطن على مواقع سياحية جديدة مثل عجلون وجرش ومادبا وغيرها الكثير، مع التركيز على المناطق الغنية بالمشاريع الهادفة إلى دعم اقتصاد المجتمع المحلي بشكل مباشر.

وقال الدكتور عبدالرزاق عربيات، المدير العام لـ"هيئة تنشيط السياحة": "بعيداً عن الجانب المعنوي لدعم المشاريع السياحية وأهميتها في نفوس الأردنيين وفعالية تعريفهم على الجديد والمثري منها، يسهم القطاع السياحي بما نسبته ١٢,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، فمع عدد زوار للمواقع السياحية والأثرية يبلغ ٣,٨٣ مليون زائر وما يقارب ٥٥ ألف موظف في القطاع، يتوجب علينا توفير الدعم اللازم لهذا القطاع بكل ما أوتينا من إمكانيات لجعل التجربة السياحية في الأردن منتجاً متكاملاً لا غنى عنه".

ولم يقتصر مشروع "أردننا جنة" على المواقع السياحية التقليدية مثل البتراء ووادي رم والعقبة والبحر الميت فقط، بل وسّع آفاقه ليشمل ١٢ موقعاً جديداً في المفرق ومعان وعمّان وإربد والبلقاء والطفيلة والكرك والشوبك، بالإضافة إلى عجلون وجرش ومادبا، كما ذُكر سابقاً. ما يميز هذه المواقع المنتقاة أنها تمنح السائح الأردني فرصة عيش نشاطات متنوعة وتجارب فريدة في مواقع خلابة تغطي المملكة من شمالها إلى جنوبها، مثل قلعة الشوبك ومحمية غابات عجلون وجبل القلعة ومناطق أخرى.

ويمنحك المشروع برامجَ سياحية متكاملة تشمل خدمات مختلفة مثل؛ رسوم دخول المواقع السياحية والأثرية والوجبات والتنقلات، وتغطي هذه الجولات السياحية أيام الأسبوع السبعة وتناسب شرائح المواطنين كافة.

أما بالنسبة إلى أسعارها، فهي مقبولة جداً؛ حيث تتراوح بين ٤,٢ دينار (إلى محافظة مادبا) و١٨ دينارا (إلى محافظة معان). إضافة إلى ذلك، تناسب الجولات الأفراد والعائلات على حد سواء، من التسوق إلى تناول الطعام في مطاعم ذات إطلالات طبيعية خلابة، فما عليك سوى اختيار وجهتك والانطلاق في رحلتك إلى الجنة الموجودة في كنف الأردن.

# شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية، تونس وقريباً في الجزائر. وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017. كما حصلت على شهادة إدارة الجودة الأيزو 9001:2015.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
E-mail: islamicinsurance@orange.jo
Website: Islamicinsurance.jo

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك يتحدث لـ "مجتمع الأعمال"

# القاضي: القطاع المصرفي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني

عمان- قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، هاني القاضي «إن القطاع المصرفي الأردني يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والداعم الرئيسي لمسيرة التنمية الاقتصادية بالمملكة»، مؤكدا «لا يوجد تنمية بدون تمويل».

وأضاف، في مقابلة مع مجلة «مجتمع الأعمال»: «أن عدد البنوك العاملة بالمملكة ٢٤ بنكا تشكل أكثر من ٩٥ ٪ من مصادر تمويل الاقتصاد الأردني، كما تعد الممول الأكبر للحكومة من خلال محفظتها الضخمة من السندات الحكومية».

وحسب القاضي، تلعب البنوك دورا أساسيا بتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية كافة في المملكة، من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وتمويل المشاريع الكبرى من خلال قروض التجمع البنكي، إلى جانب تمويل مختلف احتياجات القطاع العائلي.

ولفت إلى أن موجودات البنوك العاملة بالأردن تشكل ١٧٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، فيما تشكل الودائع لدى البنوك ١١٣ ٪، وتشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ٨٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما في نهاية العام الماضي.

وأشار القاضي إلى أن البنوك العاملة في الأردن اتخذت خطوات كثيرة تتجاوز دورها التقليدي والمتمثل في توفير التمويل اللازم والملائم للمشاريع الاستثمارية، لتصل إلى فضاءات ومجالات أوسع بكثير تتمثل في المشاركة بصورة مباشرة في العملية الاستثمارية، من خلال تبني وإطلاق العديد من المبادرات المشتركة... وفيما يلي نص المقابلة:

## نظرة عامة على القطاع المصرفي بـالأردن ودوره بالاقتصاد الوطني

القاضي: يلعب القطاع المصرفي دور الوساطة المالية في الاقتصاد الأردني؛ حيث يعد ملتقى للمدخرين والمستثمرين من خلال حشد المدخرات وتوجيهها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمشاريع والإنتاجية. وتقوم البنوك بالمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل فعال من خلال تمويل المشاريع في القطاعين العام والخاص، وتوفير مختلف الخدمات المصرفية لسائر القطاعات، كما أنها تعمل على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وتوفر القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبالشكل الذي يسهم في زيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية. إضافة إلى أن المتانة والسلامة المالية اللتين يتمتع بهما القطاع المصرفي الأردني تعدان أحد أهم أركان الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة.

وقد تمكنت البنوك العاملة في الأردن من تحقيق نمو مستمر ومستدام خلال الأعوام العشرين الماضية وعلى جميع الأصعدة، ليصل إجمالي موجودات البنوك إلى ٥١٫٦ مليار دينار في نهاية أيار (مايو) من العام الحالي، فيما بلغ إجمالي الودائع ٣٤ مليار دينار، وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك ٢٦٫٧ مليار دينار.

**3 % من صافي أرباح البنوك يذهب للمسؤولية الاجتماعية**

ويعد القطاع المصرفي الأردني العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والداعم الرئيسي لمسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن، فلا يوجد تنمية بدون تمويل. وتقوم البنوك العاملة في المملكة والبالغ عددها ٢٤ بنكاً، وبشبكة فروع تتجاوز ٨٤٨ فرعا داخل المملكة، وعدد أجهزة صراف آلي يتجاوز ١٨٧٢ جهازا، كما في نهاية العام الماضي؛ بتقديم مختلف الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية لجميع فئات العملاء من شركات كبرى وصغيرة ومتوسطة، وأفراد، ومؤسسات قطاع عام وحكومة.

**موجودات البنوك تشكل 170 % من الناتج المحلي الإجمالي**

وتشكل البنوك أكثر من ٩٥ ٪ من مصادر تمويل الاقتصاد الأردني، وهي تعد الممول الأكبر للحكومة الأردنية من خلال محفظتها الضخمة من السندات الحكومية.

وعلى الصعيد القطاعي، تلعب البنوك دوراً أساسياً في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية كافة في المملكة، من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وفي تمويل المشاريع الكبرى من خلال قروض التجمع البنكي، إضافة لتمويل مختلف احتياجات القطاع العائلي في المملكة، وهو ما يحفز الطلب الكلي ويزيد من طلب القطاع العائلي على منتجات وخدمات القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويتيح للأفراد إمكانية امتلاك مساكنهم وسياراتهم وتمويل مختلف احتياجاتهم الخاصة.

وقد شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات ٢٦ ٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، تلاها قطاع التجارة العامة بنسبة ١٧ ٪ فقطاع الصناعة بنسبة ١٢ ٪، الأمر الذي يعكس دور البنوك الأردنية في تمويل ونمو هذه القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأردني، والتي تسهم بشكل ملحوظ في نمو الاقتصاد الأردني.

هذا ويعد الاقتصاد الأردني اقتصاداً مرتكزاً على البنوك، وخاصة في ضوء الحجم النسبي الكبير للقطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد الأردني ككل؛ إذ تشكل موجودات البنوك ١٧٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، فيما تشكل الودائع لدى البنوك ١١٣ ٪، وتشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ٨٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما في نهاية العام الماضي.

**ما دور البنوك الأردنية بموضوع المسؤولية الاجتماعية؟**

القاضي: لقد كان القطاع المصرفي الأردني سباقاً في تحمل مسؤولياته المجتمعية من خلال المبادرات الجماعية أو الفردية، وفي لعب دور ريادي في التصدي للتحديات الاجتماعية، وتقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع الأردني، وهو ما جعل البنوك في الأردن في المقدمة من حيث مساهماتها المجتمعية مقارنة مع القطاعات الأخرى. وقد وصلت مساهمات البنوك في مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية إلى حدود ٣ ٪ من صافي أرباحها، وهو ما يعكس اهتمام البنوك الواضح في دعم وتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية.

وتشكل المسؤولية المجتمعية للبنوك حالة فريدة من الاندماج المجتمعي والمواطنة الصالحة، وهذا يتضح من خلال تركيز البنوك على المبادرات الفردية ذات الأثر المستمر والكبير والتي يقوم بها كل بنك على حدة وتغطي مجموعة واسعة من المجالات والقطاعات مثل قطاع الصحة والتعليم والتراث والبيئة والثقافة والعمل الاجتماعي والتنمية البشرية، ودعم مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ووطنية، والمجالات الرياضية والصحية، ومجالات التنمية والفقر، والتعليم، والمجالات الثقافية والفنية والمهنية، والخدمات الاجتماعية والخيرية، والمجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية، والطفل والمرأة والأسرة، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومجالات أخرى متنوعة.

كما تلعب البنوك العاملة في المملكة دوراً فاعلاً في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال المبادرات الجماعية التي تطلقها من خلال اشتراك جميع البنوك في تقديم مبادرات جماعية مهمة مثل منحة الشهيد معاذ الكساسبة التي تتضمن تقديم ٥٢ منحة دراسية لغايات الدراسة الجامعية للطلبة المقتدرين، وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، وصندوق الأمان لرعاية الأيتام، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومبادرة "سكن كريم لعيش كريم".

ولقد أحرزت البنوك تطورات مهمة في التحول من مفهوم المسؤولية المجتمعية نحو مفهوم الاستدامة الذي يعد أكثر شمولاً واتساعاً؛ حيث ينطوي مفهوم الاستدامة على أربعة أبعاد أساسية هي؛ الاستدامة المالية للمؤسسات المالية وعملائها من الشركات، بحيث يمكنهم هذا من الاستمرار في المساهمة في التنمية طويلة المدى، والاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات التي تقوم المؤسسات المالية بتمويلها من خلال دعم الاقتصاد المحلي، والاستدامة البيئية من خلال المحافظة على المصادر الطبيعية، والاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة ومحاربة الفقر والاهتمام

## الأمن والاستقرار مهمان لاستقطاب الاستثمار

برفاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تتوفر استراتيجية استدامة لدى أكثر من ثلثي البنوك العاملة في الأردن، كما أن هناك العديد من البنوك العاملة في الأردن التي تصدر تقارير استدامة استناداً إلى إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير، مع التوقع أن تشهد الأعوام القليلة المقبلة تحسناً كبيراً في ممارسات الاستدامة في البنوك، وأن تشهد نمواً واضحاً في عدد البنوك التي تصدرت قارير استدامة.

ولقد لعبت جمعية البنوك في الأردن دوراً فاعلاً في تعزيز الاستدامة والمسؤولية المجتمعية لدى البنوك العاملة في المملكة؛ حيث كانت الجمعية من المؤسسات السباقة لتبني هذا المفهوم ونقله إلى أعضائها من خلال عقد المنتديات والملتقيات المتخصصة، ونشر

العديد من الدراسات التي ألقت الضوء على أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن.

# تنمية وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها

## ما دور البنوك الأردنية في دعم الاستثمار بالمملكة؟

القاضي: يعد الاستثمار، بمفهومه الواسع، أحد أهم محفزات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في أي دولة، وذلك انطلاقاً من دوره في زيادة الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الطلب الكلي، وتحسين مستوى المعيشة.

ويلعب القطاع المالي المتطور والكفؤ دوراً كبيراً في تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وتوفير الدعم والاستقرار الاقتصادي، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات الخارجية.

إن البنوك العاملة في الأردن تدرك تماماً أهمية الاستثمار ودوره المهم في الاقتصاد الوطني، وقد دفعها هذا لاتخاذ خطوات أبعد وأكبر تتجاوز الدور التقليدي للبنوك والمتمثل في توفير التمويل اللازم والملائم للمشاريع الاستثمارية، لتصل إلى فضاءات ومجالات أوسع بكثير تتمثل في المشاركة بصورة مباشرة في العملية الاستثمارية، من خلال تبني وإطلاق العديد من المبادرات المشتركة.

إحدى تلك المبادرات كان تأسيس شركة مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار وشركة البنوك الإسلامية الأردنية للأنشطة الاستثمارية، اللتين تستهدفان المساهمة في شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار.

ويشار هنا إلى أن شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار مملوكة من قبل صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية بنسبة ٩٠ ٪ و١٠ ٪ مملوكة من قبل شركات البنوك التجارية والإسلامية الأردنية، وبحجم التزام أولي مقداره ٣ مليارات دولار، وذلك لتنفيذ مشاريع حيوية ذات أبعاد تنموية في الأردن، تسهم في توفير فرص العمل والارتقاء بمستوى خدمات البنية التحتية التي تصب في خدمة جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وقد بدأ الصندوق أول استثماراته في تطوير سكة حديد بين ميناء العقبة البحري وميناء معان البري.

مبادرة أخرى للبنوك كانت بإنشاء شركة البنوك التجارية وشركة مجموعة البنوك الإسلامية اللتين تستهدفان المساهمة في الشركات الأردنية برأسمال يبلغ ١٠٠ مليون دينار و٢٥ مليون دينار للشركتين على التوالي، هذا إلى جانب المبادرات الأخرى للبنوك مثل مساهماتها في صناديق المشاريع الناشئة والريادية وغيرها. وبالإضافة لما سبق، فإن البنوك في الأردن منفتحة تماماً لتقديم التمويل المناسب لأي فرصة استثمارية مجدية، وذلك من خلال أساليب التمويل المصرفية المتنوعة التي تم تصميمها خصيصاً لتلائم مختلف أنواع الاستثمارات، بما فيها التمويل المباشر وغير المباشر، والقروض المصرفية المجمعة، وغيرها من أساليب التمويل.

## كيف يمكن للبنوك تشجيع المغتربين على الاستثمار بالأردن؟

القاضي: يتمتع الأردن بالأمن والاستقرار، وهما يعدان عنصرين مهمين لجذب الاستثمار، كما يعد السوق الأردني جاذبا للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية، ويتوفر فيه العديد من الفرص الاستثمارية المهمة التي يمكن الاستثمار بها مباشرةً أو من خلال الصناديق الاستثمارية الموجودة. وقد وقع الأردن اتفاقيات تجارية واقتصادية واتفاقيات تجارة حرة عدة مع مختلف دول العالم، وهو ما يساعد على فتح الأسواق للمستثمرين الذين لديهم مشاريع استثمارية لديها منتجات عالمية.

ولقد سبق أن أطلقت جمعية البنوك دعوات عدة وفي مختلف المحافل لأهمية التركيز على استقط اب استثمارات ومدخرات المغتربين الأردنيين، ودعت الجمعية إلى إنشاء صناديق استثمارية وطنية قادرة على استقطاب مدخرات المغتربين وتوجيهها لمختلف الفرص الاستثمارية المجدية في المملكة وذات العائد الجيد. لكن ونتيجة للعديد من الأسباب، ومن ضمنها النظام الضريبي القائم، وضعف سوق رأس المال المحلي وانخفاض سيولته وارتفاع مستويات المخاطرة، فقد تسبب ذلك في عزوف المستثمرين عن الدخول في هذا المجال وشكل عائقاً أمام التوسع في إنشاء المزيد من الصناديق الاستثمارية التي تعد أحد أفضل الأساليب التي يمكنها استقطاب استثمارات المغتربين.

ومع ذلك، فلقد قامت بعض البنوك في الأردن بتأسيس صناديق استثمارية وإدارتها بشكل احترافي، واستطاعت تسجيل أداء جيد خلال الأعوام الماضية، وهو ما يمكن أن يكون أحد الأمور المشجعة مستقبلاً لقيام صناديق استثمارية أكبر حجماً وأكثر قوة.

كما قامت البنوك العاملة في المملكة بتحسين وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني، وهو ما سهل على المغتربين من إجراء المعاملات المصرفية عن بعد، كما مكنهم ذلك من إجراء التحويلات المالية بسهولة ويسر وسرعة. وقامت البنوك بتطوير خدمات مصرفية مخصصة للمغتربين تزيد بدورها من تدفق أموال المغتربين للمملكة. كما أن العديد من البنوك في الأردن لديها دوائر خدمات استشارية (Advisory Services) تقدم خدماتها للمستثمرين المغتربين.

**هل هناك خدمات مخصصة من قبل البنوك للمغتربين الأردنيين؟**

القاضي: نعم، لدى البنوك الأردنية خدمات ومنتجات مخصصة للمغتربين، فالبنوك الأردنية متواجدة في دول الاغتراب التي يتواجد فيها الأردنيون، وخاصة دول الخليج العربي، وأوروبا، وغيرها.

وتقدم البنوك الأردنية العديد من الخدمات المخصصة للمغتربين الأردنيين، بما في ذلك خدمات الإيداع بمختلف أنواعها، والتحويلات المالية، ومختلف أنواع القروض الموجهة خصيصاً للمغتربين الأردنيين، بما في ذلك القروض السكنية والعقارية التي تساعد على زيادة الطلب على العقار وعلى استقطاب المزيد من أموال المغتربين إلى داخل المملكة.

وتراعي البنوك في تعاملاتها المختلفة مع المغتربين الأردنيين أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة المخاطر، وبالشكل الذي يحافظ على السلامة المالية للبنوك.

**ما المطلوب اليوم لدعم حركة النشاط التجاري بالمملكة؟**

القاضي: أسهمت التحديات الاقتصادية التي واجهتها المملكة نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من دول المنطقة في تعظيم مشكلة التجارة الخارجية للمملكة، وخاصة من حيث تأثيرها على الصادرات الأردنية وعلى حركة التجارة (وخاصة تجارة الترانزيت)، والتي أفضت إلى تراجع حركة النشاط التجاري في المملكة وبشكل أثر على معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

ولقد شهد العام الحالي العديد من المبادرات المبشرة والواعدة، بما في ذلك إعادة فتح الحدود بين الأردن والعراق، التي تفتح آفاقاً مهمة وكبيرة أمام مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية، بما فيها قطاع النقل، وقطاع الطاقة، والقطاع المالي، وقطاع التجارة والتصدير، والقطاع الزراعي، والقطاع الصحي والسياحة العلاجية، ولكن التقدم الحاصل في هذا المجال

## الاستثمار يعد أهم محفزات التنمية الاقتصادية الشاملة

لا يزال بطيئاً ولم يرتقِ بعد إلى المستوى المأمول.

وهناك العديد من المقترحات التي يمكن أن تساعد على دعم وتنشيط حركة النشاط التجاري في المملكة، ولعل أهمها تحفيز النمو الاقتصادي بشكل عام وتحفيز الطلب الكلي. ففي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار، اتجه المواطنون لاتباع سلوك استهلاكي حذر والاكتفاء بالحاجات والسلع الأساسية فقط، مما أسهم بشكل ملحوظ في تراجع الطلب الكلي وأثر على حركة النشاط التجاري في المملكة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع العبء الضريبي على المواطن الأردني. وهذا الأمر يتطلب مراجعة النظام الضريبي، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب على السلع والخدمات.

ولا بد من الحرص على زيادة معدلات التوظيف وخلق المزيد من فرص العمل في الاقتصاد الأردني لما لذلك من آثار

## البنوك منفتحة لتقديم التمويل المناسب لأي فرصة استثمارية

مباشرة في تخفيض معدلات البطالة التي وصلت إلى ١٩ ٪ في الربع الأول من العام الحالي، ولما لذلك من أثر في زيادة وتعزيز الطلب الكلي في المملكة وفي زيادة ودعم النشاط التجاري.

ومن المهم العمل على تنمية وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها، وخصوصاً فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج وأسعار مدخلات الإنتاج وتكلفة الطاقة التي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الصناعة الوطني؛ حيث إن تطوير الصناعة الوطنية سيسهم في زيادة الصادرات وتقليل المستوردات وسينعكس إيجاباً على الميزان التجاري للأردن، كما سيسهم في زيادة حركة النشاط التجاري محلياً.

**هل هناك فرص استثمارية بقطاع البنوك يمكن للمستثمرين الأردنيين بالخارج الاستفادة منها؟**

القاضي: يعد قطاع البنوك أحد أهم وأكبر القطاعات المدرجة في بورصة عمان؛ حيث يستحوذ على ما نسبته ٥٨ ٪ من إجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان. وتقوم البنوك الأردنية بعمل توزيعات نقدية ممتازة في نهاية كل عام عند الإعلان عن نتائجها المالية، وهذا من شأنه أن يجعلها جاذبة للمستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية مجدية.

وتتميز المؤشرات الاستثمارية لقطاع البنوك بالأداء القوي والمستقر؛ حيث بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأسهم البنوك حوالي ١,١ مرة، مما يعكس فرص النمو الكبيرة المتوقعة في القيمة السوقية لأسهم البنوك. وبلغت نسبة صافي الربح إلى القيمة السوقية ٩,٣ ٪، فيما شكلت نسبة الأرباح الموزعة من البنوك إلى القيمة السوقية حوالي ٥,٩٥ ٪، وذلك في نهاية شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٩. وقد بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك ٩,٦ ٪ في نهاية العام الماضي، وهو ما يعكس ارتفاع العائد الاستثماري على أسهم البنوك وبالتالي جاذبيتها للمستثمرين. ومن الجدير بالذكر أن أسهم البنوك الأردنية تعد متاحة للاستثمار من قبل المستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء؛ حيث تشير الإحصاءات الصادرة مؤخراً عن بورصة عمان إلى نسبة مساهمة غير الأردنيين في قطاع البنوك بلغت ٥٩,٧ ٪ في حزيران (يونيو) ٢٠١٩، مما يشير إلى ارتفاع ثقة المستثمرين بقطاع البنوك.

وبالتالي، يمكن القول إن الاستثمار في أسهم البنوك الأردنية يعد إحدى أهم وأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المغتربين الأردنيين. وإلى جانب ذلك، فتوفر البنوك العاملة في الأردن أوعية ادخارية جاذبة ومضمونة وبعوائد جيدة ومنافسة، وهو ما يعد فرصة كبيرة لاستثمار الفوائض النقدية المتوفرة لديهم من خلال إيداعها لدى البنوك في المملكة، وخصوصاً على شكل ودائع لأجل.

## الأردن يتمتع باستقرار مالي ونقدي وجهاز مصرفي متين

**ما الرسالة التي يمكن توجيهها للمستثمرين الأردنيين بالخارج؟**

القاضي: لا بد من القول إن الاستثمار في الوطن هو من أكثر أنواع الاستثمارات أماناً وجدوى، وهو استثمار لمستقبل أفضل لأبناء الوطن وللأجيال القادمة. وهناك العديد من الفرص الاستثمارية المهمة والواعدة في المملكة وفي مختلف القطاعات والمجالات، والتي تحتاج لأن يتم تسويقها بشكل جيد. وقد يكون لإنشاء صندوق سيادي استثماري مخصص للمغتربين الأردنيين أثر

ومن المهم تعزيز الاستثمار في التجارة الداخلية كونه يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات من خلال التوسع في إقامة السلاسل التجارية والمجمعات الاستهلاكية ومراكز التوزيع. إلى جانب دفع الاستثمارات نحو قطاع تجارة الجملة وتجارة التجزئة والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع التجاري.

كما لا بد من تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول، وفتح أسواق تصديرية جديدة، بالتزامن مع تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة القائمة.

مهم في هذا المجال، وخصوصاً في حال توفرت إدارة كفؤة لهذا الصندوق قادرة على تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر وتعظيم العوائد؛ لأن المغترب الأردني، وبحكم بعده الجغرافي، يفضل الاستثمار الآمن والمضمون الذي يسهل متابعته، وهذا يتحقق من خلال الاستثمار في الصناديق الاستثمارية التي يتم إدارتها باقتدار وحرفية وشفافية عالية.

لذلك، نحن ندعو إلى تشكيل لجنة وطنية عليا تضم في عضويتها ممثلين عن القطاعين العام والخاص لدراسة وبحث السبل الكفيلة بتذليل المعوقات وتحفيز إنشاء صناديق استثمارية وطنية قادرة على استقطاب أموال المستثمرين الأردنيين في الداخل والخارج، إضافة للمستثمرين الأجانب، وتوجيهها نحو الاستثمارات المجدية وذات العائد المرتفع.

أما الرسالة التي يمكن توجيهها للمستثمرين، فهي أن الأردن بلد آمن ومستقر ويتمتع أيضاً باستقرار مالي ونقدي وجهاز مصرفي متين وقوي وأجهزة رقابية وتنظيمية محترفة. ولدينا فرص استثمارية متنوعة في قطاعات السياحة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية وغيرها.

## تحفيز النمو الاقتصادي بشكل عام وتحفيز الطلب الكلي

# البنك الأردني الكويتي يختتم حملة ماستركارد للبطاقات الائتمانية بتوزيع ثلاث سيارات مرسيدس و ٣ رحلات مميزة

● اختتم البنك الأردني الكويتي حملة ماستركارد للبطاقات الائتمانية التي أطلقها ابتداء من ٢٧ آذار / مارس الفائت، خلال حفل أقيم يوم الجمعة الموافق ٢٠١٩/٧/٥ في العبدلي مول، حضره السيد هيثم البطيخي رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة بالبنك، وإدارة وموظفي البنك، وحشد من الجمهور والمهتمين والإعلاميين. وقام السيد هيثم البطيخي بتسليم الجوائز للفائزين.

جاءت حملة بطاقات ماستركارد الائتمانية التي أطلقها البنك بعنوان: "فرصتك لتلف العالم أو تمتلك مرسيدس-بنز بأي عملية شراء"، في إشارة منه لسهولة وفاعلية استخدام بطاقات ماستركارد الائتمانية، وربط أي عملية من خلال نقاط البيع وعبر الانترنت وحركات السحب النقدي باستخدامها بالدخول في السحب على ثلاث رحلات إلى نيويورك أو لندن أو بانكوك، إضافة لثلاث سيارات مرسيدس – بنز واحدة من فئة "E-Class"، واثنتان من فئة "A-Class".

وفي معرض حديثه عن الحملة، قال السيد هيثم البطيخي: أننا معنيون بتقديم أفضل الخدمات لعملائنا حاملي بطاقات ماستركارد الائتمانية من البنك الأردني الكويتي، والمساهمة في إيجاد حلول عمليّة وآمنة لعمليات الشراء وتسديد الالتزامات، من خلال طرح فئات متعددة لهذه البطاقات، مع سقوف تتناسب مع احتياجات وتطلعات العملاء الكرام، مع مزايا تحفيزية عديدة. وقد أطلقنا هذه الحملة تقديراً لعملائنا الكرام وثقتهم الدائمة بنا، واختيارهم بطاقاتنا الائتمانية كوسيلة الدفع المفضلة.

وقال رمزي العماري، مدير ماستركارد في منطقة المشرق العربي: "يمكن لحاملي بطاقات ماستركارد الحصول على تجارب لا تقدر بثمن كل يوم بمجرّد نقرة واحدة بسيطة. فمن خلال تركيزنا على العميل ووضعه في صميم كل ما نقوم به، يمكننا إطلاق حملات تلبي تطلعات المستهلكين وترضي شغفهم. وأودّ هنا أن أهنئ عملاء البنك الأردني الكويتي الذين فازوا في هذه الحملة، وأن أشجع المزيد من العملاء على المشاركة في المستقبل والتمتع بالعديد من المزايا التي تقدمها أنظمة الدفع غير النقدي".

تم الترويج للحملة عبر الإعلانات الخارجية، والصحف، ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، ولاقت تفاعلاً جماهيرياً واسعاً، وحققت الغاية منها بزيادة الإقبال على استخدام البطاقات الائتمانية والتمتع بمزاياها كما وأقام البنك أجنحة موقعية مختارة، في عدد من المولات التجارية وآخرها كان العبدلي مول الذي أقيم به حفل تسليم الجوائز بتقديم الإعلامي محمد المغربي وبحضور الفائزين وعائلاتهم وإدارة وموظفي البنك وشركة ماستركارد.

## أجرتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين

# دراسة توصي بتغيير خطط ترويج الاستثمار للأردن

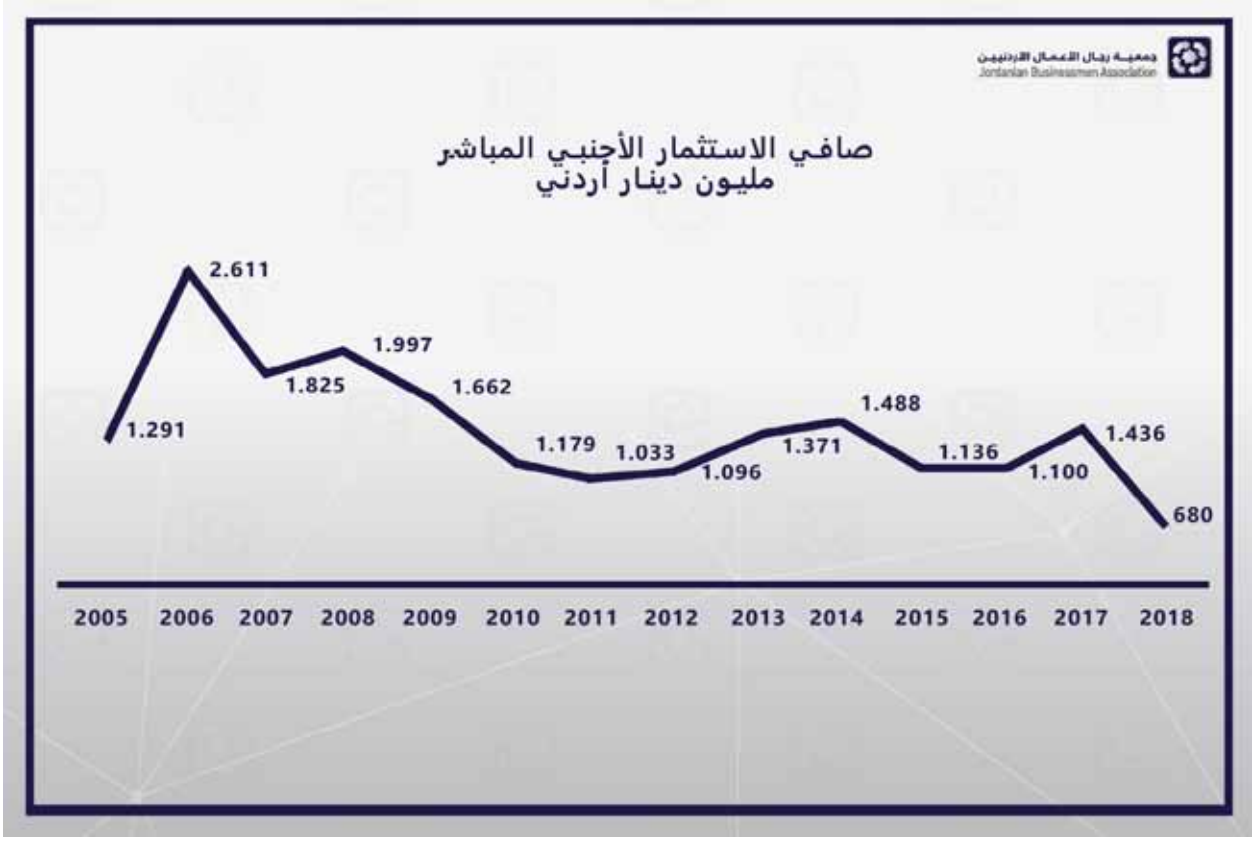


عمان- أوصت دراسة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين بتغيير الأساليب والخطط والبرامج المتعلقة بالترويج للفرص الاستثمارية بالمملكة لتتطابق والواقع فيما يتعلق بالأساليب التسويقية للبيئة الاستثمارية.

كما أوصت الدراسة التي تناولت «أسباب تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام ٢٠١٨»، بالتركيز على استقرار البيئة التشريعية الناظمة للنشاط الاقتصادي والاستثماري والتجاري بالمملكة، بالإضافة لتوفر عنصر الشفافية فيما يتعلق بإدارة الملف الاستثماري.

وحسب الدراسة، تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن العام الماضي إلى نحو ٦٨٠ مليون دينار مقابل ٤٣٦ر١ مليار دينار خلال عام ٢٠١٧.

وأوصت الدراسة بالتركيز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وهي عبارة عن العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، موضحة أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة يسهم إيجابيا بزيادة الحافز على الاستثمار، وأبرزها معدل التضخم وسعر الصرف وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة.

وركزت الدراسة على العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات؛ حيث أظهر التقرير العالمي للتنافسية الاستثمارية ٢٠١٧- ٢٠١٨، أن هناك عوامل رئيسية تحفز القرار الاستثماري في الدول النامية والتي يعد الأردن من ضمنها، وأبرز هذه العوامل؛ الاستقرار السياسي والأمن والبيئة التنظيمية واستقرار البيئة القانونية والتشريعية ومعدلات الضريبة المنخفضة وتكاليف العمالة المنخفضة.

وأكدت الدراسة ضرورة التركيز على الطلب الاستهلاكي الكلي والقدرة الشرائية، موضحة أن تراجعهما يعد مؤشرا سلبيا على تراجع النشاط الاقتصادي، ما ينجم عنه تراجع في الحافز على

الاستثمار.

وأشارت الدراسة إلى أهمية تسليط الضوء على نتائج المؤشرات المتعلقة بالاستثمار، سواء أكانت هذه المؤشرات على المستوى المحلي أو الدولي، أو محاولة العمل على الاستدلال بنتائجها، وإن كان بشكل تقريبي من صانعي القرار.

وأوضحت الدراسة أن السياسات التي يتبناها صانع القرار تلعب دوراً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية بالشكل الذي يضمن وظائف جديدة وزيادة تنافسية الاقتصاد المستضيف للاستثمارات الأجنبية، مشددة على ضرورة العمل على تحقيق الاتساق الكافي بين السياستين المالية والنقدية وتجنب التأثير الطارد للاستثمار والناتج عن الإسراف في تطبيق السياسات الانكماشية.

وقالت الدراسة، إنه على الرغم من أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها، لكن الأهم هو توفر المقدرة على الاحتفاظ بهذه التدفقات والاستفادة منها في تحقيق النمو وتعزيز العملية التنموية لتعزيز القدرة التنافسية للاستثمار في الأردن.

وبينت الدراسة أن تحسين درجة ثقة المستثمرين يتطلب توفير الحماية القانونية من المخاطر السياسية والتنظيمية.

ورأت الجمعية أن تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعود لعوامل، منها التأثر السلبي للقرار الاستثماري المتعلق بالاستثمار في الأردن نتيجة التوترات الجيوسياسية التي تحيط بالمملكة، ما أدى إلى تراجع الحافز على الاستثمار من الدول الأجنبية والعربية.

وأوضحت الدراسة أن حالة التقلبات السياسية التي عانت منها المنطقة خلال السنوات السابقة زادت من درجة المخاطرة المتعلقة بالقرار الاستثماري بضخ رأس المال نحو الأردن.

وأشارت الدراسة، كذلك، إلى العوامل المتعلقة بالإجراءات، منها تعدد وتعقيد الإجراءات الإدارية، ما يشكل صعوبات أمام المستثمرين، إلى جانب ارتفاع التكاليف المتعلقة بالقرار الاستثماري، وبخاصة التكاليف المتعلقة بالاقتراض لغايات التمويل والاستثمار جراء ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالدول الأخرى، وتأثر الاستثمار سلباً بإغلاق الحدود سابقا مع سوريا والعراق.

وأشارت الدراسة إلى أن عدم ثبات التشريعات، خاصة التشريعات ذات التأثير المباشر على الاستثمار، ومنها قانون الضريبة، وعدم الوضوح المرافق لفرض ضرائب جديدة على سوق الأوراق المالية والمناطق الحرة والتنموية وتكبد المستثمرين تكاليف إضافية غير متوقعة؛ كلها أمور أثرت سلباً على القرار الاستثماري.

وأكدت الجمعية، في دراستها، أن جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المختلفة يعد أحد عوامل تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للحد من الفقر والبطالة وسد فجوة الادخار ونقل التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بأساليب الإنتاج لزيادة الإنتاجية وتحسينها.

وأكدت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة للأردن كدولة نامية، ويعد أحد مصادر الموارد المالية الخارجية التي تستخدم لدعم الموارد المالية المحلية والمتمثلة بالإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية.

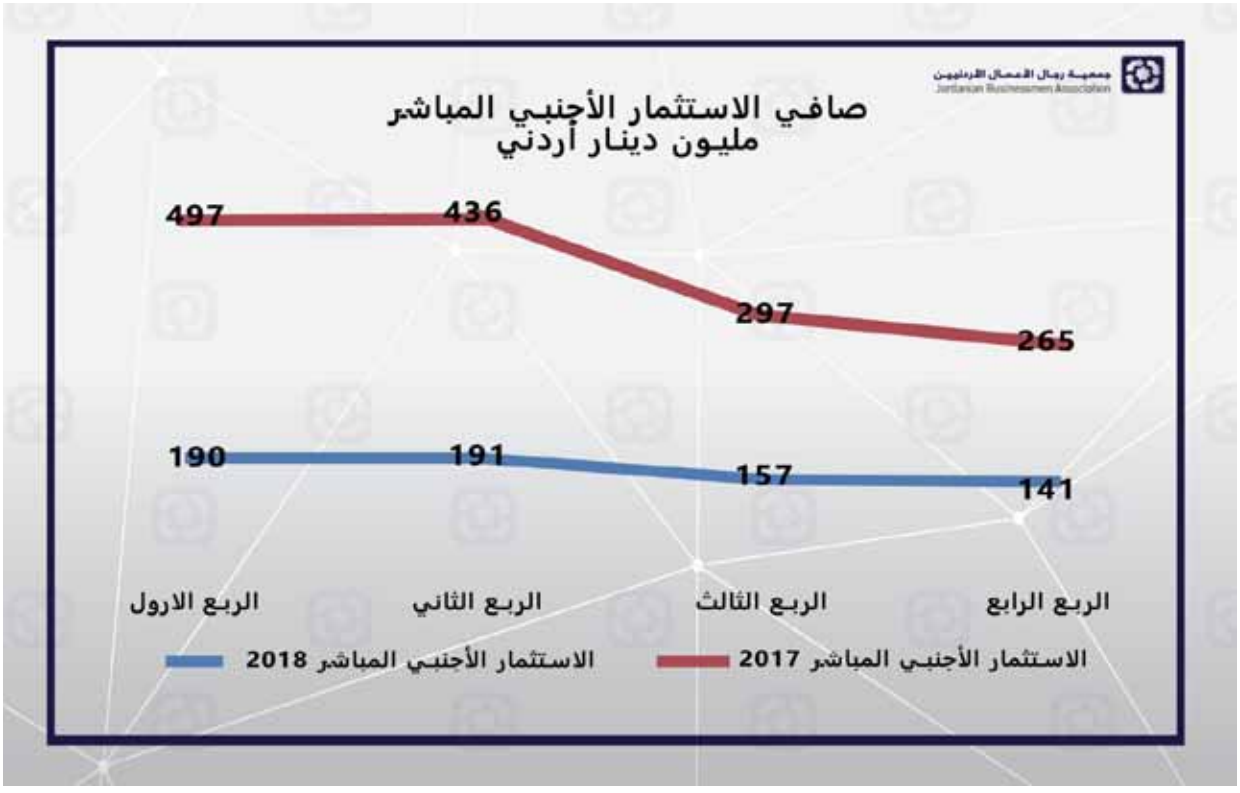

MDA
منطقة معان التنموية
MA'AN DEVELOPMENT AREA

### المجمعات الشمسية
خيارك الأفضل لمشاريع
الطاقة الشمسية

### الروضة الصناعية
مرونة كبيرة وخيارات واسعة لشراء
وإستئجار الأراضي والمباني وبأقل كلفة

### واحة الحجاج
محطة للراحة والروحانية للحجاج
والمعتمرين والمسافرين

### المسؤولية المجتمعية
تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة
من خلال العمل مع المجتمع المحلي

### المجتمع السكني
بيئة سكنية متكاملة توفر الراحة
والإستقرار ونمط الحياة المتنوع والمتفاعل

### مركز تطوير المهارات
رفد المنطقة بالأيدي العاملة المؤهلة
لتشغيل المصانع والأنشطة الإقتصادية


العنوان: ٤ شارع عبدالله بن رواحة
الطابق الرابع أبراج الرابية
ص.ب ١٧٩٨٨ عمان ١١١٩٥ الأردن

منطقة معان التنموية
هاتف: ٠٧٧٧٠٧٧ ٦ ٩٦٢+
فاكس: ٤١٧٣ ٦ ٩٦٢+

البريد الإلكتروني: info@mda.jo
الموقع الإلكتروني:
http://www.mda.jo

لقاء جمعية رجال الاعمال الأردنيين وغرفة تجارة عمان

لقاء جمعية رجال الاعمال الأردنيين وغرفة تجارة عمان

مجلس الاعمال الأردني التركي

مجلس الاعمال الأردني التركي

ندوة محافظ البنك المركزي الأردني

اجتماع مدير عام ضريبة الدخل و جمعية الأكاديميين الأردنيين

مجلس الاعمال الأردني العراقي

اجتماع الهيئة العامة للجمعية

استقبال السفير المصري

استقبال سفير اندونيسيا

استقبال السفير البلغاري

استقبال سفير البوسنة والهرسك

لقاء السفير التونسي

لقاء جامعة اليرموك

تعيين طارق حجازي أمينا عاما مساعدا لرجال الأعمال العرب

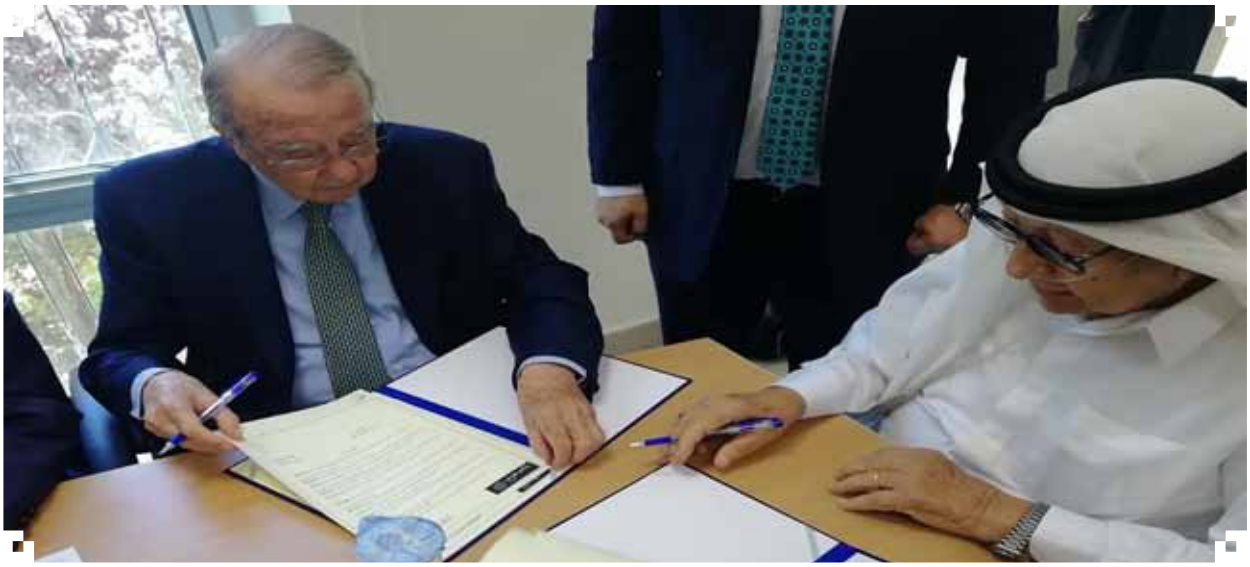

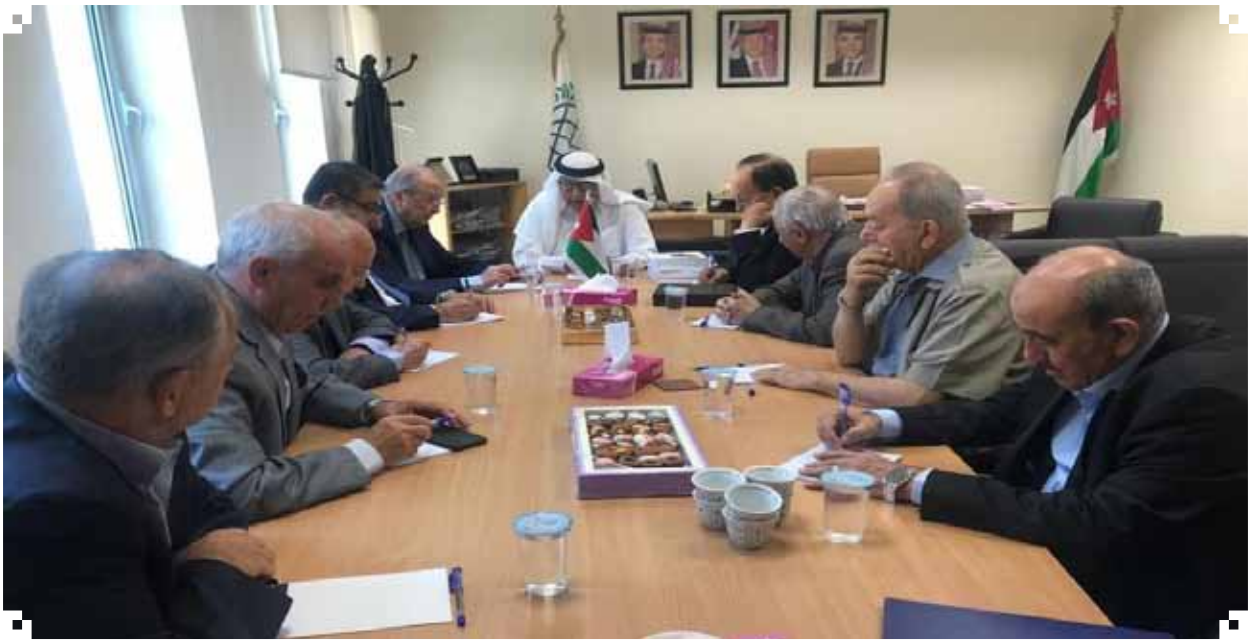

لقاء مع جمعية الشؤون الدولية

ورشة عمل تحفيز سوق الأوراق المالية – بورصة عمان

جمعية رجال الاعمال تضع توصيات لتنافسية القطاع الصناعي

لقاء الاتحاد العام لمقاولات المغرب

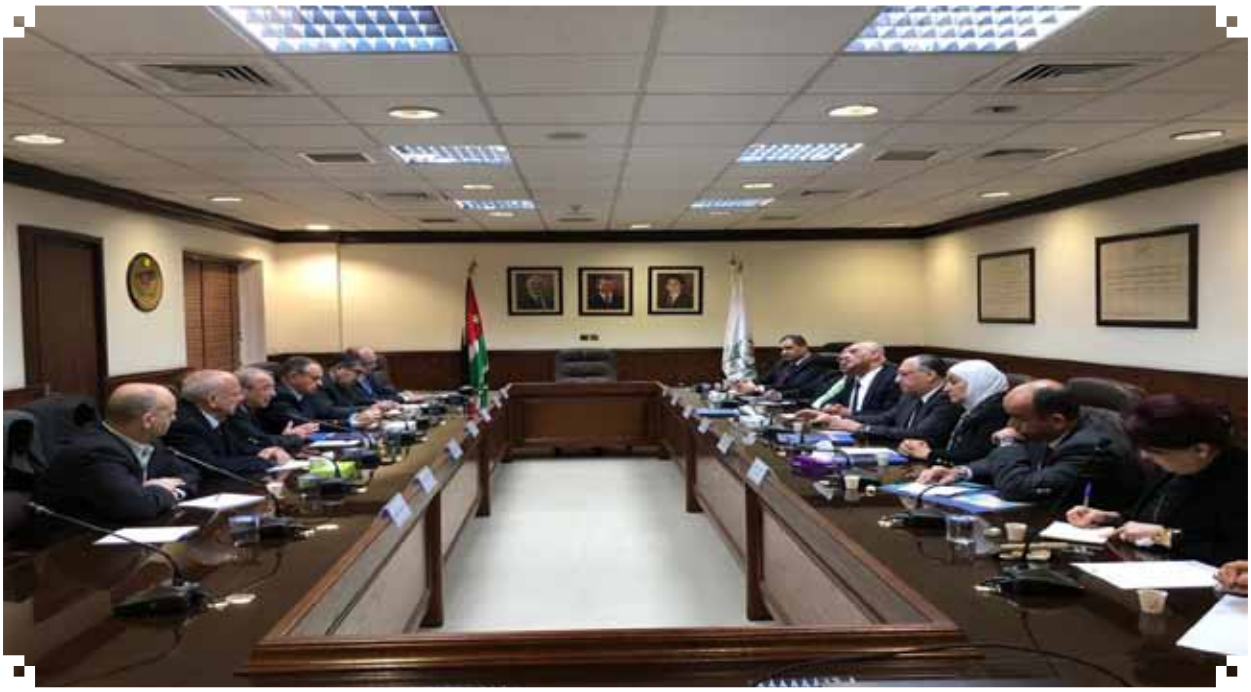

لقاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

# الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي..

المرونة والأمان في اجراء الحركات المالية،
تسديد الفواتير، خدمات التحويل والمزيد من الخدمات..
معك أينما كنت من خلال الهاتف الذكي..
متاح على متجري App Store و Google Play

## خدماتنا المصرفية :

١- خدمة التسجيل الذاتي.
٢- استعراض الحسابات الخاصة بالمتعامل ورصيد كل حساب.
٣- استعراض آخر حركات على كل حساب وحالة كل حركة.
٤- طلب كشف حساب مع إمكانية تحميل الكشف بصيغة PDF
٥- خدمة التحويل الداخلي بين حسابات المتعامل.
٦- خدمة التحويل لحسابات أخرى داخل البنك .
٧- خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً.
٨- خدمة أسعار الصرف.
٩- خدمة تحديد مواقع الصرافات الآلية والفروع.
١٠- خدمة نسيان كلمة السر.
١١- خدمة اختيار القائمة المفضلة الخاصة بالمتعامل.
١٢- واجهة التطبيق باللغتين (عربي - انجليزي ).

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة المصرفية

مركز الاتصال 065680001
www.jordanislamicbank.com
ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

# البنك العربي
# أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2019
# بحسب مجلة يوروموني – لندن العالمية

تقدير عالمي جديد إلى جانب جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط 2019 والتي منحتها مجلة غلوبال فاينانس - نيويورك العالمية للبنك العربي للعام الرابع على التوالي.

BEST BANK AWARD 2019
GLOBAL FINANCE
أفضل بنك
في الشرق الأوسط 2019

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com